منه جواز الجمع بين الاتباع والقطع وقيل في قول الخلاصة أو بعضها إنه
مفعول اقطع وتمام مسئلة استغناء المنعوت عن بعض النعوت في المغايبة فالبعض
المحتاج إليه حكمه حكم الكل المحتاج إليه والبعض المستغنى عنه حكمه حكم الكل المستغنى
عنه فيكون قد أبان جميع الأقسام وأحكامها ولا يغترّ بالخفض على معنيه وإن يكن
معينا ومفعول اقطع محذوف أي اقطع ما سواه إلا أنه لا يكون قد ذكر جميع
الأقسام وأخلّ ببعض أحكامها إذ لا يفهم منه جواز قطع البعض واتباع البعض
قلت إن الثاني هو الظاهر على تقدير اقطع جميعها أو اتبع جميعها فيكون المعنى أي في
في قطع جميعها واتباع جميعها وليس كذلك وإنما المعنى على ما سبق وأن في بين
قطع الكل وأمر على استفهام المتكلم واتباعه كذلك فتندرج في ذلك صورة الجمع
بينهما فلا ينافي الاعتراض إن ذلك القول وتسليمهم إياه صاحب المشترط فيه
التوجيه الذي يقوله فلا تكون تامة واعلم أنه حيث اجتمع الاتباع
والقطع وجب تقديم المتبع لئلا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت أو من النعت
بجملة أجنبية وكان صاحب القطع تاء الرجوع إلى الشيء بقدره عنده واللزوم
التسهيل بقدر المنصوب والمقصور بقدر الكمال أن القطع أبلغ في المعنى المراد من
الاتباع اعتناء بتكميل الجمل وقيل يجوز الاتباع بعد القطع اعتبارا بجواز لفظ
والقطع في ... المتبع رفعا ونصبا بالذي الحذف لزم على نوع الحاصل
الإقلابع والنصب مغترا تفصيل القطع وبيان لوجهيه وبالغ مساغ بيد
مرفوعة متعددة بين سبهما مبتدأ لازم الحذف محمول على الخبرية ونصبا
بفعل لازم الحذف محمول على الخبرية ونصبا بفعل لازم الحذف محمول على المفعولية
بالحذوف مفعول مفرد ولزوم الحذف مقيد بما إذا كان النعت المقطوع
لمجرد مدح أو ذم أو ترحم كما قال الأول بمحل الست في الخلاصة على ذلك وطريق لزوم
الحذف مقصور لا ... وحذف ما يعلم جائز أجازوا حذف النعت
والمنعوت إذا علم كل منهما ودل عليه قرينة فمن حذف النعت قوله
جئت بالعقول النواضح وأما الثاني فهو ... وما ...
واحتمالا ولا إشكال بانقضاء اسم التفضيل ... موصوفة على البعض
عليه وقوله ... أكبر واحتمالا ... التمييز شامل الجميع فيلزم أن تكون
كل واحد أكبر ... وذلك ... أن تكون أكبر ... وحذف

المنعوت

المنعوت وعند مقام الإيهام ... وإذا كان النعت جملة أو شبهها
اشترط زيادة على العام أن يكون المنعوت بعض اسم تقدم مجرور بمن كقولهم
منا ظعن ومنا أقام أي رجل وفي كقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم
يفضلها في حسب وميسم وما ذكره التنبيه على ما في الخلاصة وقلة
حذف النعت بالنسبة لحذف المنعوت وسيأتي أن المنعوت هو المطلوب لا على
العامل عطف البيان عطف البيان تابع لما يلي
يعلو كنعت في وفاق الأول تابع جنس ... يعلو وضع ... متعلق
به واللام للتقوية لتأخر العامل أي يعلو متبوعه أي يبين بتوضيحه أو
تخصيصه فهو مخرج للتوكيد والبدل والنسق وقوله كنعت مخرج للنعت وكذا
تقول في قول الخلاصة شبه الصفة أنه مخرج للصفة لأن شبيه ما ليس هو
صفة ثابت لكل تابع وإنما خرج التوكيد والنسق لخصوص وجه الشبه
المشار إليه بقوله حقيقة القصد ... فعلى أن قوله كنعت
من تمام التعريف وهو صفة لتابع ويستفاد مع ذلك بالعرض أن عطف البيان
كالنعت في موافقة متبوعه وتوضيحه هنا حقيقة خبر مبتدأ محذوف أي وهو
كنعت في وفاق الأول صفة باعتبار وخبر باعتبار ويكون للمبتدأ إعرابان
وتوضيحه باعتبار ... على أنها ... كما ...
كما هنا أسهل والعامل وإن تعدد فهو في حكم الواحد لاتحاد المعنى والعمل
والأوجه ... الاختصار ... النعت ... النعت
الذي ... وما يماثله ... متبوعه في أربعة من عشرة
وقيل لا يجري بنكر ... جموده وجملة ليس بقسيم
لما اقتضى تشبيهه بالنعت وذكر أنه يجيء في المعارف والنكرات
بين أن ذلك ليس متفقا عليه فقد ذهب البصريون إلى أنه لا يكون في النكرات
قال ... فلا بد ... أجر النقل ... جهة وصحح الكوفيون
جواز ذلك ... قوله تعالى من ماء صديد أو كفارة طعام مساكين
فيمن نون كفارة ويفارق النعت في أنه لا يكون إلا جامدا أو لو تأويلا كالعلم
الذي أطلق ... صفة ... في أنه لا يكون جملة الاسمية ولا
فعلية كما ذكر في المغني وهو معنى قوله وجملة ليس ...

Copyright © King Saud University